رئيس سلطة الطاقة

وأوضح إسماعيل، في إجابات على أسئلة لـ «الحياة الجديدة» خلال لقاء عقده مركز الاتصال الحكومي لاستعراض إنجازات سلطة الطاقة خلال عامي 2025 و2026، أن القدرات المركبة تشمل مشاريع تجارية وأخرى مقامة على أسطح المنازل والمؤسسات والمنشآت التجارية والصناعية، مشيرا إلى أن التقديرات الفعلية قد تكون أعلى من 400 ميغاواط، وقد تصل إلى نحو 600 ميغاواط وفقا لصور جوية لبعض المشاريع.

وأكد أن سلطة الطاقة تعمل على الانتقال من مشاريع الطاقة الشمسية الفردية إلى مشاريع وبرامج متكاملة، معتبرا أن الطاقة الشمسية أصبحت أحد المكونات الأساسية لأمن الطاقة الفلسطيني، في ظل محدودية المصادر المحلية الأخرى وعدم القدرة على استثمار موارد الغاز.

وقال: إن فلسطين تقع ضمن «الحزام الشمسي»، ما يمنحها مستويات مرتفعة من الإشعاع الشمسي، مضيفا أن اقتران أنظمة الطاقة الشمسية بأنظمة التخزين ينقلها من كونها مصدرا مكملا للشبكة إلى مصدر يمكن الاعتماد عليه بصورة أساسية، بما في ذلك أنظمة منفصلة عن شبكة الكهرباء. وأشار إلى أن تطور تقنيات الألواح الشمسية والتخزين وانخفاض تكلفتها عززا جدوى الاستثمار فيها، لافتا إلى أن الصندوق الدوار الذي أنشأته سلطة الطاقة يتيح للمواطنين الحصول على أنظمة الطاقة الشمسية وتسديد تكلفتها عبر أقساط شهرية، يمكن تغطيتها من الوفر المتحقق في فاتورة الكهرباء.

وشدد إسماعيل على أن التحول إلى الطاقة المتجددة يجب أن يترافق مع رفع كفاءة استهلاك الطاقة، موضحا أنه لا يمكن تصميم نظام للطاقة الشمسية دون دراسة نمط الاستهلاك أولا.

وقال: إن الهدف ليس تقليل استهلاك المواطنين أو التأثير في مستوى رفاهيتهم، وإنما تجنب الهدر غير المبرر واستخدام الأجهزة والمواد بكفاءة أعلى، وصولا إلى استهلاك نموذجي يسمح بتصميم نظام شمسي يتناسب مع الاحتياجات الفعلية ويخفض الكلفة.

وأضاف أن بعض المشاريع الشمسية الموجهة للمواطنين لا تحتاج إلى تمويل حكومي مباشر، مشيرا إلى أن النظام المنزلي بقدرة 5 كيلوواط تبلغ تكلفته نحو 3 آلاف دولار، أي قرابة 10 آلاف شيقل، ويمكنه، بحسب نمط الاستهلاك، تغطية جزء كبير من احتياجات المنزل من الكهرباء.

وأوضح أن المشاريع التي تطرحها سلطة الطاقة تتيح بيع فائض الكهرباء الناتج عن الأنظمة الشمسية بسعر قريب من السعر الذي تشتري به شركات التوزيع الكهرباء من مصادر التزويد.

وفي ما يتعلق بأمن الطاقة، قال إسماعيل: إن التوجه الفلسطيني يقوم على عدم الاعتماد على مصدر واحد للكهرباء بأكثر من ٪50، مقابل تنويع بقية المصادر بين الطاقة الشمسية ومصادر أخرى.

وأشار إلى أن محطة التوليد في جنين، المرخصة بقدرة تقارب 265 ميغاواط وتعمل بالغاز الطبيعي، تأخر تنفيذها بسبب الظروف السياسية، فيما يمكن أن تصل قدرتها في حال تنفيذ المرحلتين إلى نحو 450 ميغاواط، بما قد يغطي قرابة ٪25 من احتياجات الضفة الفلسطينية المحتلة.

وأضاف أن العمل يجري أيضا على محطة توليد في الخليل، إلى جانب تعزيز الربط الكهربائي مع الأردن، حيث تبلغ القدرة الحالية للربط على الجهد المتوسط نحو 80 ميغاواط، مع السعي لرفعها إلى 160 ميغاواط، فضلا عن العمل على الربط بجهد 400 كيلوفولت.

وأكد إسماعيل أن المؤشر الأهم لقياس نجاح استراتيجية الطاقة خلال السنوات الثلاث المقبلة هو انخفاض نسبة الكهرباء المستوردة وارتفاع مساهمة الطاقة المتجددة. وقال إن نحو ٪88.7 من الكهرباء مستوردة من الجانب الإسرائيلي، مقابل ٪8.2 من الطاقة الشمسية، مضيفا: «إذا وصلت نسبة الطاقة الشمسية في العام المقبل إلى 10 أو ٪11 وانخفضت نسبة الطاقة المستوردة، فنحن نسير في الطريق الصحيح». وفي الجانب المالي، كشف إسماعيل أن سلطة الطاقة نفذت خلال عام 2025 تسوية مالية مع شركات التوزيع الفلسطينية في الضفة، أسفرت عن استرداد الحكومة نحو 1.3 مليار شيقل مستحقة لها لدى الشركات، التي بدأت، وفق التسوية، بسداد كامل فواتير الكهرباء.

وأضاف أن الحكومة ووزارة المالية وسلطة الطاقة أتمت كذلك تسوية وجدولة الديون المترتبة على 168 هيئة محلية، مع تحديد آليات السداد وإعادة الأموال إلى الحكومة.

وأكد أن الديون المتعلقة بالكهرباء المستحقة على الحكومة الفلسطينية للجانب الإسرائيلي أصبحت صفرا، قائلا: «لا يوجد ديون كهرباء». إجابات المهندس إسماعيل جاءت خلال استعراض فيه مركز الاتصال الحكومي إنجازات سلطة الطاقة خلال عامي 2025 و2026، في إطار الخطط الوطنية الرامية إلى تعزيز أمن الطاقة ورفع الاعتماد على المصادر المحلية والمتجددة، وصولا إلى تغطية ٪30 من استهلاك الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. ترخيص 85 محطة شمسية بقدرة 126 ميغاواط.. وبدء تنفيذ «الممر الأخضر» بين طوباس ونابلس

وخلال اللقاء، استعرض مركز الاتصال الحكومي أبرز إنجازات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية خلال عامي 2025 و2026، ضمن خطة الحكومة لتعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية. وقال إسماعيل إن الطاقة الشمسية باتت تمثل ٪8.2 من الاستهلاك الكهربائي الفلسطيني، بقدرة مركبة تصل إلى نحو 400 ميغاواط، فيما تتجاوز نسبة الكهرباء المستوردة من إسرائيل ٪88. وأشار إلى أن الخطة الوطنية للطاقة المتجددة تستهدف رفع مساهمة المصادر المتجددة إلى ٪30 بحلول عام 2030.

وأوضح أن السلطة أعادت منذ بداية عام 2025 هيكلة قطاع الطاقة، واعتمدت استراتيجية وطنية للطاقة للفترة 2025-2027، وخطة للطاقة المتجددة 2025-2030، تتضمن إضافة 1430 ميغاواط من مصادر الطاقة المتجددة. وجرى ترخيص 85 محطة طاقة شمسية بقدرة 126 ميغاواط تخدم نحو 40 ألف منزل، معظمها مزود بأنظمة تخزين، فيما بدأت المرحلة الأولى من مشروع «شمسي فلسطين» عبر التحضير لإنشاء محطات في 10 بلديات، على أن يتوسع البرنامج ليشمل 80 بلدية بحلول 2030.

وفي قطاعي التعليم والصحة، تم تزويد نحو 900 مدرسة بأنظمة الطاقة الشمسية، إلى جانب عدد من المستشفيات والعيادات، فيما يجري استكمال مشاريع جديدة للطاقة الشمسية والتخزين.

وعلى صعيد الشبكات، تم حل أزمة الكهرباء المزمنة في طولكرم عبر إضافة خط تزويد ثالث بقدرة 10 ميغاواط، فيما بدأ تنفيذ خط ناقل للكهرباء ضمن مشروع «الممر الأخضر» لنقل فائض إنتاج الطاقة الشمسية من طوباس إلى نابلس. كما زودت شركات توزيع الكهرباء بنحو 146 ألف عداد ذكي، وصممت خمس محطات تحويل رئيسية، فيما تتواصل مشاريع تطوير محطة توليد جنين بقدرة 265 ميغاواط، وتوسعة الربط الكهربائي مع الأردن إلى 160 ميغاواط. وفي إطار الاستعداد لإعادة إعمار قطاع الكهرباء في غزة، أعدت سلطة الطاقة خططا فنية للمرافق والشبكات، ووفرت معدات كهربائية بقيمة 29 مليون دولار، بانتظار إمكانية إدخالها إلى القطاع.

وشملت الإصلاحات كذلك تسوية ديون الكهرباء مع شركات التوزيع والهيئات المحلية، وإعداد منهجية جديدة لتعرفة الكهرباء ومشروع قانون موحد للطاقة، إلى جانب تحديث نظام صافي الفوترة وتعزيز الحوكمة في قطاع الكهرباء.

12 شهيدا في لبنان

رمان، سقط فيها 9 شهداء و5 جرحى، بعدما شن الطيران الحربي غارة على مبنى سكني مؤلف من 3 طبقات في بلدة كفررمان، ودمره. وهرعت إلى المكان فرق الإسعاف من كل الجمعيات الصحية، وعملت على سحب 9 شهداء بينهم رضيعان، بالإضافة إلى 5 جرحى. كما أغارت مسيرة إسرائيلية على سيارة مدنية في كفررمان، ما أدى إلى استشهاد مسعفين.

وفي دير الزهراني، استهدفت غارة إسرائيلية مبنى بعد دقائق من إصدار جيش الاحتلال إنذارا بإخلائه، في حين امتد القصف المدفعي إلى أطراف النبطية وكفررمان والجبل الرفيع وتلة الدبشة، وسط تصعيد متواصل في الجنوب. وفي ظل هذا التصعيد، أعلن مركز عمليات طوارئ الصحة التابع لوزارة الصحة العامة اللبنانية ارتفاع الحصيلة التراكمية للعدوان الإسرائيلي منذ 2 آذار/مارس وحتى 6 أيلول/سبتمبر إلى 4362 شهيدا و12 ألفا و378 جريحا. وبذلك، بلغت الحصيلة الإجمالية للعدوان منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الى 8929 شهيدا و30 ألفا و614 جريحا.

مقررة اممية تحذر

الإسرائيلية إلى «وسيلة لطمس آثار» الجرائم. وقالت ألبانيزي في بيان، إن «عمليات إزالة الأنقاض وسحقها ونقلها في غزة يجب ألا تؤدي إلى إتلاف أدلة على جرائم دولية أو أن تحول دون انتشال رفات البشر والتعرف على هويات أصحابه». وشددت على أن «الأنقاض في غزة تحتوي على رفات بشر وأدلة مادية مهمة للتحقيق في ادعاءات بارتكاب جرائم دولية».

وفي تقرير نُشر في نيسان/أبريل، قدر كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حجم الأنقاض في غزة، الناجمة عن المباني المدمرة أو المتضررة، بنحو 68 مليون طن. وأشارت ألبانيزي إلى أن أكثر من 10 آلاف شخص يُعتقد أنهم لا يزالون مدفونين تحت الأنقاض، في حين أن «حوالي ٪70 من مساحة غزة تخضع لقيود على الوصول ودرجات متفاوتة من السيطرة العسكرية الإسرائيلية». ومع ذلك، ذكرت أنها تلقت في آب/ أغسطس «معلومات موثوقة» من مصادر متعددة تشير إلى عملية تتضمن «إزالة وسحق ونقل الأنقاض بشكل متعمد وعلى نطاق واسع».

وأوضحت أن الأنقاض في قطاع غزة المدمر «تُعد جزءا من مسرح جريمة ومقبرة، وتشكل دليلا ماديا على ما حدث خلال حملة قصف وحشية وعبثية استمرت عامين». وقبل إزالة هذه الأنقاض أو تدميرها، يجب «انتشال الرفات البشري وتحديد هوية أصحابه بكرامة، وتوثيق المواقع والمواد بشكل منهجي، والحفاظ على الأدلة»، وفق ألبانيزي. وأكدت ضرورة «أن تدرك الجهات الحكومية والشركات المشاركة في عملية الإزالة أنها قد تتعرض للمساءلة الجنائية في حال أتلفت أدلة على جرائم دولية».

الشيخ يشدد على

والاطلاع على أبرز التحديات والاحتياجات التي تواجه أبناء شعبنا من اللاجئين. وأكد الشيخ، خلال اللقاء، أهمية الدور الوطني والمجتمعي الذي تضطلع به اللجان الشعبية في خدمة أبناء المخيمات، وتعزيز صمودهم، والحفاظ على الهوية الوطنية وحقوق اللاجئين، في ظل الظروف السياسية والميدانية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها شعبنا، خاصة في ظل استهداف الاحتلال لوكالة «الأونروا» الدولية وعدم الاكتراث للقانون الدولي الإنساني.

وجرى خلال اللقاء بحث جملة من القضايا المتعلقة بأوضاع المخيمات في الضفة الفلسطينية المحتلة، والاحتياجات الخدمية والتنموية والاجتماعية، إلى جانب التحديات التي تواجه أبناء المخيمات نتيجة الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وما تفرضه من ظروف صعبة على السكان.

وأكد الشيخ أن المخيمات كانت وستبقى جزءا أصيلا من النسيج الوطني الفلسطيني، وأن قضية اللاجئين وحقوقهم الوطنية المشروعة تمثل إحدى ثوابت القضية الفلسطينية، مشددا على ضرورة مواصلة العمل لتوفير مقومات الصمود وتعزيز الخدمات المقدمة لأبناء المخيمات، بما يخفف من معاناتهم ويحفظ كرامتهم. من جانبهم، وضع رؤساء اللجان الشعبية، نائب الرئيس في صورة الأوضاع العامة في المخيمات، وأبرز التحديات التي تواجه اللجان الشعبية، والاحتياجات ذات الأولوية، مؤكدين أهمية استمرار التواصل والتنسيق مع القيادة الفلسطينية، بما يسهم في معالجة قضايا المخيمات وتعزيز صمود سكانها.

مجلس الجامعة العربية

تونس، وحضور الأمين العام للجامعة العربية، نبيل فهمي، ومشاركة فلسطين. وأكد المجلس رفضه القاطع لأي شكل من أشكال تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه أو تغيير تركيبته الديموغرافية، بما في ذلك ما تروج له إسرائيل، قوة الاحتلال غير القانوني، بشكل مضلل تحت مسمى «الهجرة الطوعية»، واعتبر أن تهجير الشعب الفلسطيني صورة من صور جريمة الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وانتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وطالب بتفعيل شبكة أمان مالية شفافة وفق آليات يتفق عليها، وطلب من دولة فلسطين تقديم مقترح لتوفير شبكة الأمان لدعمها وصمود شعبها، بما يشمل آليات تنفيذها، كما طلب من الأمين العام الدعوة لعقد اجتماع للدول الأعضاء، لدراسة المقترح الذي سيقدم من دولة فلسطين وإقراره على المستوى الوزاري قبل رفعه إلى القمة.

وأكد مجلس الجامعة العربية دعم جهود الرئيس محمود عباس الإصلاحية المستمرة، وقرار الدعوة إلى إجراء الانتخابات الفلسطينية، باعتبارها استحقاقا وطنيا وديمقراطيا، وتجسيدا لحق الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته وممثليه. ورحب المجلس، بجهود الحكومة الفلسطينية التي أدت لاستكمال وتنفيذ الجانب الأكبر من برنامج إصلاح وتطوير المؤسسات الفلسطينية، في جوانبه الإدارية والمالية، باعتبار ذلك ضرورة لتعزيز بناء مؤسسات قوية وشفافة لدولة فلسطين.

كاتس يتوعد بـ «حرب

على غرار هجوم السابع من أكتوبر ضد قوات الجيش والمستوطنات، فقد وجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وأنا الجيش إلى الاستعداد لشن حرب شاملة ضد كبار مسؤولي السلطة والأجهزة المرتبطة بها وضد جميع البنى التحتية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة)، بهدف حسمها بالكامل وبسرعة». وقال كاتس «لن نسمح بالعودة إلى واقع انتفاضة مستمرة لسنوات كما كان في الماضي، بل سنشن حملة شاملة ضد السلطة الفلسطينية وضد كل البنى التحتية، بما يشمل استهداف كبار المسؤولين، وإجلاء سكان المدن والقرى التي تنطلق منها عمليات، وقتل المسلحين، وتدمير جميع البنى التحتية في تلك الأماكن، وبقاء الجيش في المناطق التي سيتم إخلاؤها، مثلما فعلنا في المناطق الأمنية في غزة ولبنان، وكما عملنا أيضا في مخيمات اللاجئين في جنين وشمال الضفة المحتلة.

الرئيس يهنئ الفائز

انتخابات المجلسين الوطني والتشريعي، بما يعزز تمثيل أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. وأعرب كدش عن شكره لأبناء الجالية على ثقتهم، وأكد أنه سيبذل كل ما في وسعه للاضطلاع بمسؤولياته وتمثيلهم بما يليق بهذه الثقة، ومواصلة العمل لخدمة أبناء شعبنا وجاليتنا في البحرين. وثمّن جهود لجنة المتابعة لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الخارج، ولجنة المتابعة التي أشرفت على العملية الانتخابية في البحرين. وكان الدكتور كدش فاز بعضوية المجلس الوطني، ممثلا عن الجالية الفلسطينية في البحرين، بعد حصوله على أعلى الأصوات في الانتخابات التي جرت وفق نظام المجمع الانتخابي.

وجرت الانتخابات في مقر سفارة دولة فلسطين، خلال اجتماع عقدته لجنة المتابعة لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في البحرين، والتي تضم عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ياسر عباس، وعضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية أحمد عساف، بمشاركة ممثلي الجالية الفلسطينية، وحضور السفير عارف صالح. وبعد الكلمات الافتتاحية، جرى تشكيل لجنة للانتخابات، ثم فتح باب الترشح لعضوية المجلس الوطني الجديد في الخارج، حيث ترشح خمسة أعضاء وفقا لنظام المجمع الانتخابي في البحرين. من جانبه، قال ياسر عباس إن انتخابات المجلس الوطني في الخارج انطلقت من دولة الكويت، التي شهدت أمس الأول انتخاب ممثلين للجالية الفلسطينية لعضوية المجلس الجديد، معتبرا أن إجراء الانتخابات في البحرين يمثل استكمالا لهذا المسار الوطني، وتوسعا في مشاركة أبناء الجاليات في اختيار ممثليهم. وثمن عباس التفاعل الذي أبدته الجالية الفلسطينية في البحرين مع العملية الانتخابية، مؤكدا أن مشاركتها تعكس حضورها الوطني وحرصها على الإسهام في تعزيز دور الجاليات الفلسطينية وربطها بمؤسسات منظمة التحرير، بما يخدم تطلعات شعبنا وحقوقه الوطنية. بدوره، أكد عساف أن انتخاب ممثل للجالية الفلسطينية في البحرين يضيف محطة جديدة إلى مسار انتخابات المجلس الوطني في الخارج، ويؤكد اتساع المشاركة في اختيار ممثلي الجاليات الفلسطينية.

وقال إن مشاركة أبناء الجالية في البحرين وانتخاب ممثل عنها يجسدان حرص أبناء شعبنا في الخارج على ممارسة دورهم الوطني، والحفاظ على صلتهم بمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، مشددا على أهمية مواصلة العملية الانتخابية بما يعزز حضور الفلسطينيين في الشتات ومشاركتهم في الحياة الوطنية.

وأكد السفير صالح أهمية إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج، ودورها في تعزيز حضور الجاليات الفلسطينية وربطها بمؤسسات منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في الوطن والشتات.

وأعرب عن شكره لمملكة البحرين على التسهيلات التي قدمتها لعقد هذا الاستحقاق الديمقراطي وانتخاب ممثل عن الجالية الفلسطينية في المجلس الوطني الجديد، مثمنا جهود لجنة المتابعة في الإشراف على العملية الانتخابية ومتابعتها وإنجاحها. وكانت لجنة المتابعة لانتخابات المجلس الوطني أكدت أن عملية اختيار أعضاء المجلس في الخارج ستتم وفق عدة مسارات، تبدأ بإجراء انتخابات مباشرة للجاليات الفلسطينية في الدول التي تسمح بإجرائها، وفي حال تعذر ذلك، يتم اللجوء إلى نظام المجمع الانتخابي وفقا لأحكام نظام انتخابات المجلس الوطني، وفي حال تعذر إجراء الانتخابات أو تشكيل المجمع الانتخابي، يتم اللجوء إلى التوافق وفق النظام المعتمد لانتخابات المجلس الوطني.

ياسر عباس يطلع

عساف، وسفير دولة فلسطين لدى البحرين عارف صالح، ومدير عام العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية البحرينية السفير الشيخ عبد اللّه بن علي آل خليفة.

وتناول اللقاء، الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة، الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، جراء استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، الذي لا يزال يعاني الحصار والتجويع والقتل اليومي، رغم إعلان وقف إطلاق النار. كما تطرق عباس إلى التصعيد الإسرائيلي الخطير في الضفة الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، في ظل إرهاب المستوطنين وسياسات التوسع والضم والاستيلاء على الأراضي.

ونقل عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» تحيات الرئيس محمود عباس إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، مجددا إدانة الاعتداءات الإيرانية على مملكة البحرين، ومؤكدا تضامن دولة فلسطين مع المملكة في مواجهة هذه الاعتداءات، ودعمها جميع الإجراءات المشروعة لحماية سيادتها واستقرارها.

وفيما يتعلق بموضوع الاستنهاض الفلسطيني، استعرض ياسر عباس الجهود التي تبذلها لجنة المتابعة العليا لانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني للإشراف على انتخابات المجلس في الخارج، مشيرا إلى أن هذه الانتخابات بدأت في دولة الكويت، حيث جرى انتخاب أول ممثلين للجالية في المجلس الوطني الجديد، كما اجريت ايضا في البحرين.

وشكر ياسر عباس وزير الخارجية البحريني على التسهيلات التي قدمتها المملكة لعقد اجتماع المجمع الانتخابي في البحرين، لانتخاب ممثل عن الجالية الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني الجديد.

وفي السياق، اعتمدت هيئة رئاسة الاشتراكية الدولية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، المفوض العام للعلاقات الخارجية، ياسر عباس، نائبا لرئيس الاشتراكية الدولية عن منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

ويأتي قرار المنظمة الدولية، التي يترأسها رئيس وزراء إسبانيا بيدرو سانشيز، في ذروة الاستعدادات لعقد الاجتماع السنوي لهيئة رئاستها بعد أسبوعين على هامش انعقاد الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والتحضيرات الجارية لعقد مجلس الاشتراكية الدولية في العاصمة السنغالية داكار في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

يشار إلى أن منظمة الاشتراكية الدولية التي تتمتع حركة فتح فيها بعضوية كاملة هي أقدم وأكبر منظمة حزبية دولية، تأسست قبل 75 عاما وتضم في عضويتها 140 حزبا ومنظمة سياسية من الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والعمالية والاجتماعية الديمقراطية حول العالم، وتتمتع بثقل وحضور سياسي وازن وفاعل في رسم السياسات الدولية والتأثير فيها.

رئيس الوزراء يعلن

خدمات إلكترونية، نحن نتعامل معه باعتباره مشروعا اقتصاديا وتنمويا ووطنيا؛ يجمع القدرات والموارد ويوجهها نحو أولويات مشتركة، ويخلق فرصا للاستثمار، ويرفع كفاءة المؤسسات الوطنية، ويدعم شركاتنا، ويفتح أمام شبابنا واقتصادنا آفاقا جديدة في العمل والتطوير».

وأضاف: «إن أحد أهم القرارات التي انطلق منها المجلس هو اعتماد خطة الازدهار الرقمي لفلسطين والبرنامج التنفيذي للخطة ومحفظة المشاريع، وإن عملنا في المرحلة المقبلة في هذا المجال لن يقوم على مبادرات منفصلة لكل مؤسسة، بل على محفظة وطنية واحدة للتحول الرقمي، بأولويات واضحة ومسؤوليات محددة ومؤشرات أداء قابلة للقياس».

وأشار رئيس الوزراء الى أن فلسطين قد أنجزت خطوة مهمة نحو توسيع حضورها في الاقتصاد الرقمي الإقليمي والدولي، من خلال توقيع ميثاق منظمة التعاون الرقمي DCO كجزء من مسار انضمامها للمنظمة، وإطلاق خطة الازدهار الرقمي لفلسطين.

وشدد مصطفى على أنه «في ظل الظروف التي يعيشها شعبنا، نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى اقتصاد يستطيع تصدير خدماته إلى العالم، وإلى خدمات حكومية أكثر كفاءة، وإلى فرص يستطيع شبابنا الوصول إليها من داخل فلسطين». وقال رئيس الوزراء: «نريد أن نبني فلسطين الرقمية بأيدٍ وعقول فلسطينية، وأن نجعل التكنولوجيا مساحة جديدة للأمل والعمل والنمو والسيادة، ورسالتنا واضحة انتهت مرحلة التعامل مع التحول الرقمي كمجموعة مشاريع متفرقة، وبدأت مرحلة تنفيذه كبرنامج وطني واحد، ومع عدد من الشركاء الدوليين وفي مقدمتهم منظمة التعاون الرقمي وشركاؤنا في المملكة العربية السعودية، وشركات القطاع الخاص، وسنربط طموحنا الوطني بالخبرة والاستثمار والأسواق الإقليمية والدولية».

من جانبه، اعتبر وزير الاتصالات والاقتصاد الرقمي، عبد الرزاق نتشة، أن «إطلاق المجلس الوطني للتحول الرقمي بالشراكة ما بين الحكومة والقطاع الخاص سيساهم ومن خلال خطة طموحة لتدريب 10 آلاف متدرب وتوفير 20 ألف فرصة عمل رقمية وتكنولوجيا المستقبل خلال 3 سنوات، وإنشاء منتجات رقمية وطنية تنافس إقليميا وعالميا، وتقديم وتصدير خدمات رقمية للعالم، وتطوير 200 شركة فلسطينية في هذا الموضوع، من خلال إنشاء شبكة علاقات استراتيجية إقليمية ودولية».

وشدد وزير الاتصالات على أن الحكومة قد بدأت فعليا في تنفيذ برامج تطوير البنية التحتية الرقمية ومنظومة المدفوعات الرقمية، بالتزامن مع جهود القطاع الخاص المتسارعة في إطلاق شركات ناشئة وتكثيف برامج التدريب، داعيا القطاع الخاص إلى تعزيز استثماراته، والتوجه نحو إنشاء محفظة استثمارية في مجالات التحول الرقمي وتكنولوجيا المستقبل.

وأضاف نتشة: «عملنا على الجانب التشريعي وأهميته في جذب الاستثمارات، حيث أطلقنا سابقا قانون المعاملات الإلكترونية، والعمل على إنجاز نظام ترخيص خدمات الثقة، وأطلقنا قانون التجارة الإلكترونية، وأنشأنا الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ونعمل على تطوير قانون تشجيع الاستثمار».

من جانبه، قال ممثل اتحاد شركات أنظمة المعلومات، مصطفى سلامة، «إن تشكيل المجلس الوطني للتحول الرقمي وتكنولوجيا المستقبل خطوة استراتيجية ومهمة جدا لنا ولفلسطين لأنه يضع ملف التكنولوجيا والتحول الرقمي على مستوى وطني وتحت رعاية وأعين رئيس الوزراء».

وأضاف سلامة: «أرى أن تأثير المجلس على شركات التكنولوجيا سيظهر في أربعة اتجاهات رئيسية: أولها أن تصبح الحكومة شريكا ومحفزا لنمو قطاع التكنولوجيا الفلسطيني، وثانيها المساعدة في فتح الأسواق أمام هذه الشركات، وثالثها الاستثمار في الكفاءات والموارد البشرية في فلسطين، ورابعها خلق بيئة تمكّن الشركات من النمو والتوسع».

وتابع: «نريد أن نرى شركات فلسطينية تنمو وتصدر خدماتها أكثر للخارج وتصنع شراكات وتجذب استثمارات لداخل فلسطين».

من الجدير ذكره، أن تشكيل المجلس الوطني للتحول الرقمي وتكنولوجيا المستقبل يأتي كثمرة لجهد استمر على مدار أكثر من عامين ضمن مبادرة الحكومة للتحول الرقمي كإحدى المبادرات الأساسية في البرنامج الوطني للتنمية والتطوير. ويضم المجلس في عضويته إلى جانب الحكومة، وسلطة النقد، ممثلين عن القطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث، وخبراء فلسطينيين من الخارج وشركاء دوليين.

استشهاد 4 مواطنين

تزامنا مع استمرار عمليات الهدم والتجريف وإرهاب المستوطنين.

واستشهد مواطنان وأصيب آخرون بعد قصف الاحتلال دراجة نارية في منطقة المواصي غرب خان يونس. كما استشهد طفل وشاب متأثرين بجروحهما التي أصيبا بها بنيران وقصف الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. وذكرت مصادر محلية أن الطفل داود مقاط (6 أعوام) استشهد، متأثرا بجروحه التي أصيب بها قبل أسابيع جراء إطلاق قوات الاحتلال النار عليه في منطقة الزرقا شمال قطاع غزة. وأضافت أن الشاب صبحي البطريخي استشهد متأثرا بإصابته جراء غارة للاحتلال استهدفت مجموعة من المواطنين الليلة قبل الماضية قرب مفرق الاتصالات بحي الرمال غرب مدينة غزة. وأصيب صيادان بجروح، بعد أن أطلقت زوارق الاحتلال النار على مراكبهما أثناء عملهما قبالة بحر مدينة غزة.

وأعلنت مصادر طبية في غزة، أمس، ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على القطاع إلى 73,658 شهيدا و174,622 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأضافت أن مستشفيات القطاع استقبلت خلال الساعات الأربع والعشرين قبل الماضية 7 شهداء (5 جدد، و2 متأثرين بجروحهما)، و30 إصابة. وأوضحت المصادر، أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي ارتفع إلى 1,352 والإصابات إلى 4,511، فيما جرى انتشال 826 جثمانا.

وأشارت إلى أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والإنقاذ عن الوصول إليهم.

واستشهد مواطن، برصاص الاحتلال في بلدة قبلان جنوب نابلس. وأبلغت الهيئة العامة للشؤون المدنية وزارة الصحة باستشهاد المواطن محمود محمد عربي محسن (34 عاما)، متأثرا بإصابته برصاص الاحتلال في قبلان واحتجاز جثمانه. وأفادت مصادر محلية بأن مركبات الاحتلال اقتحمت البلدة، وأطلقت الرصاص الحي باتجاه الأقرع في منزله، ما أدى إلى استشهاده. وجرفت آلية تابعة للاحتلال محيط منزل محسن، وحاصرت المنطقة، ومنعت المواطنين من الدخول اليها أو الخروج منها.

وكانت قوات الاحتلال أطلقت قنابل الغاز السام والصوت في شوارع البلدة ومحيط المدارس، ما أدى إلى إصابة عدد من المواطنين والطلبة بالاختناق جراء استنشاق الغاز السام. وزعم جيش الاحتلال أن الشهيد طعن مستوطنا واصابه بجروح خطيرة قرب بلدة أوصرين. وقال جيش الاحتلال إن جنوده رصدوا الشهيد بالقرب من مركبته في قبلان وإنه حاول طعن جنود، فرد قائد سرية من الكتيبة 411 بإطلاق النار باتجاهه وقتله.

وأكد مدير عام التربية والتعليم في جنوب نابلس سامر الجمل أن أكثر من 130 معلما ومعلمة، إلى جانب عدد من طلبة رياض الأطفال، كانوا ما زالوا عالقين ومحاصرين في قرى وبلدات قبلان، وتلفيت، ويتما، وقصرة، والساوية، وجوريش، وقريوت، وجالود، حتى مساء أمس، جراء الإجراءات المشددة لقوات الاحتلال، واقتحامها قبلان وعدد من القرى.

وشيعت جماهير شعبنا في محافظة قلقيلية جثمان الشهيد عمر محمد طوباسي (20 عاما) الذي استشهد الليلة قبل الماضية متأثرا بإصابته برصاص مستوطنين في الرأس خلال عدوان على قرية حجة أسفر أيضا عن إصابة مواطن في الصدر، ووصفت حالته بالخطيرة، وفتى بالرصاص الحي في الفخذ.

وأصيب فتى برصاص قوات الاحتلال في مدينة الخليل. وأفادت مصادر محلية وطبية، لـ»وفا»، بأن جنود الاحتلال أطلقوا الرصاص المعدني المغلف بالمطاط صوب فتى (14 عاما) أثناء اقتحامهم حارة الشيخ وسط المدينة، وأصابوه في قدمه اليسرى، نقل على إثرها بواسطة إسعاف الهلال الأحمر إلى مستشفى الخليل الحكومي، حيث وصفت إصابته بالطفيفة.

كما أصيب ثلاثة أسرى محررين، مساء أمس، جراء اعتداء جنود الاحتلال عليهم، جنوب نابلس. وأفادت جمعية الهلال الأحمر بأن طواقمها تعاملت مع ثلاثة أسرى محررين عقب اعتداء جنود الاحتلال عليهم بالضرب، عند حاجز عورتا العسكري، ونقلتهم إلى المستشفى.

وأصيب مواطنان جراء اعتداء قوات الاحتلال عليهما في قرية برقة، شمال غرب نابلس. وأفاد الهلال الأحمر بأن طواقمه تعاملت مع مواطنين (57 و30 عاما) جراء اعتداء جنود الاحتلال عليهما بالضرب، وتم نقلهما إلى المستشفى.

ونكل جيش الاحتلال، مساء أمس، بالمواطنين في شارع الناصرة في أطراف جنين. وأكد شهود عيان أن دوريات عسكرية وفرقة مشاة أوقفت شبانا، وأطلقت أعيرة نارية وقنابل صوتية، وأعاقت مرور المركبات في منطقة جسر خروبة.

وأشار مواطنون مقيمون في المنطقة إلى أن السائقين أجبروا على سلوك طرق فرعية، بعيدا عن شارع الناصرة، حيث تواجد جنود الاحتلال.

واعتقلت قوات الاحتلال 19 مواطنا على الأقل من الضفة واقتحمت مخيم العروب شمال الخليل، واحتجزت عشرات المواطنين لساعات، وحققت معهم ميدانيا، واعتدت على عدد منهم بالضرب، وأغلقت الطريق الواصل بين المخيم وبلدة بيت فجار بالسواتر الترابية، ونصبت حاجزين عسكريين قرب جسر بيت تعمر والمدخل الجنوبي لبلدة نحالين، ما أعاق حركة المواطنين ومركباتهم.

وهدمت قوات الاحتلال 3 منازل في بلدة بيت حنينا، شمال القدس المحتلة تعود لعائلة أبو ميالة، ما أدى إلى تشريد 21 مواطنا، علما بأنها مقامة منذ نحو 20 عاما.

وواصلت جرافات الاحتلال لليوم الثاني اقتلاع أشجار زيتون في قريتي وادي دعوق والمنصورة، جنوب جنين.

وأكد رئيس مجلس قروي وادي دعوق، عبد الناصر الحويطي، لـ»الحياة الجديدة»، أن جرافات الاحتلال شرعت باقتلاع أشجار زيتون في أراضي القرية، وعلى جانبي الطريق الرابط بين جنين ونابلس. وأوضح أن الاحتلال اقتلع نحو 170 شجرة من إحدى القطع، و150 شجرة من قطعة أخرى، و10 شجرات من قطعة أخرى.

بدوره، أوضح رئيس مجلس قروي المنصورة، عبد الكريم عودة، لـ»الحياة الجديدة»، أن الاحتلال اقتلع قرابة 50 شجرة زيتون معمرة، غرسها أصحابها قبل نحو 60 عاما. وأكد أن الأراضي المستهدفة مملوكة لعشرة مواطنين من